مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

# معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الاوروبية

**سعد الله عمار**
**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر**

**المستخلص:**

تم انجاز هذه الدراسة بهدف بيان وتحليل أهم المعوقات التي تعترض سبيل الدول العربية الشريكة للنفاذ للأسواق الأوروبية وتحقيق الفائدة من هذه الشراكات، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأثر النهائي لمجموع المعوقات يتمثل في عدم إيجاد أفق لتنمية حقيقة للصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة إلى الأسواق الأوروبية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة والتي في أحسن الحالات توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي، ومن اهم توصيات الدراسة تعديل السياسات التجارية الزراعية المحلية، ومتابعة السياسات التجارية وسياسات النوعية للاتحاد الأوروبي، واخيراً محاولة الاستفادة القصوى من الموارد المالية التي توفرها برامج الشراكة الأورومتوسطية.

**ABSTRACT:**

This Study was done in order to examine and analyze the most important factors that constrained the access of the partners Arab countries to the European markets in order to benefit from these partnerships, for this purpose the descriptive approach was used. The results of the study showed that the final impact for the sum of these obstacles indicated the lack of a vision regarding the real development of agricultural exports for the partners Arab countries to European markets under the provisions of the existing partnership agreements, which at the best provide a narrow outlet for small quantities of the Arab agricultural production. The study most important recommendations include the adjustment of domestic agricultural trade policies, follow-up of trade and qualitative policies of the European Union, and finally attempt to make the most of the financial resources provided by the Euro-Mediterranean partnership programs.

**الكلمات المفتاحية:** نفاذ الصادرات الزراعية، الحواجز الجمركية، الحواجز الغير جمركية.

**المقدمة:**

أصبح الاقتصاد العالمي اليوم يغلب عليه طابع الإنفتاح والعولمة، حيث ترى الإقتصاديات المتقدمة أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق لها مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها مما أدى إلى اشتداد الصراع فيما بينها، وفي ضوء ذلك تغيرت نظرة الدول المتقدمة الى الدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسة تعاونية إقليمية جديدة توسع نطاق نفوذه.

تعتبر الإتفاقيات التجارية الإقليمية مبادرات إقتصادية تهدف إلى تحرير التجارة، حيث يختلف مدى عمقها من إتفاقية لأخرى، ففي حين يغطي بعضها مجالاً محدوداً من التفضيلات الجمركية لبعض السلع نجد إتفاقيات أخرى تشمل مجالاً أوسع بكثير من أنظمة التشريعات التجارية، حيث لم تعد الإتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل أصبحت تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق الغير جمركية والبيئية والمعونات التجارية.

غير أن الزراعة غالباًما تعتبر قطاعاًذا إشكالية في الإتفاقيات الإقليمية، قليلاً ما تتعامل مع قطاعات حساسة كالزراعة بشكل شامل وذلك كونها أكثر القطاعات التجارية تشوهاً لجهة كمية الدعم المحلي الكبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى أو الحماية المرتفعة في بعض الدول، لذلك تستبعد الزراعة عادة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية وإما يتم معاملتها بشكل خاص.

يُعتبر الجانب الزراعي في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كغيرها من الاتفاقيات الإقليمية أقل جاذبية من التحرير المرتبط بالتجارة في السلع الصناعية. حيث يتم رفع درجة التحرير التجاري في المنتجات الزراعية وتوسيع نطاق الأفضليات التجارية بشكل تدريجي نظراً لحساسية القطاع الزراعي سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو في الدول العربية الشريكة.

**طرح الإشكالية:**

نتساءل في الدراسة عن حقيقة العقبات التي تعترض سبيل الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للوصول للأسواق الأوروبية، وقد جاء التساؤل الأساسي بالشكل التالي: ما هي أهم المعوقات التي تعترض الصادرات الزراعيةللدول العربية الشريكة من أجل نفاذ أكبر إلى الأسواق الأوروبية؟

**فرضية الدراسة:**

إن فشل الصادرات الزراعيةللدول العربية الشريكة في النفاذ بشكل كبير إلى الأسواق الأوروبية راجع إلى مجموع من العوامل تتعلق بـــــــ:

1. مسألة قواعد المنشأ؛
2. مشكل القدرة التنافسية؛
3. مشكل النوعية في الاتحاد الاوروبي(المعايير الفنية، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والالتزام بالمواصفات البيئية، الانتاج بطريقة تهتم بالممارسات الزراعية الجيدة، مشكل حقوق الملكية الفكرية)؛
4. توسع الاتحاد الاوروبي نحو دول شرق اوروبا؛
5. تطبيق الاتحاد الاوروبي لأنظمة تعريفية متعددة(المكون الزراعي وتصعيد التعريفة، والهوامش التفضيلية، ونظام الحصص الجمركية).

**اهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة لبلوغ الاهداف التالية:

1. ايضاح الدور المحدود الذي تلعبه اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو اسواق الاتحاد الاوروبي.
2. التعريف بأهم العقبات التي تعترض سبيل الدول العربية الشريكة في تجارتها الزراعية مع دول الاتحاد الاوروبي.
3. تبيان قدرة الإتحاد الأوروبي على إيجاد نظام معقد من التعريفات إستطاع من خلاله تجاوز توصيات منظمة التجارة العالمية لتخفيض التعريفة الجمركية عبر نظم مثل المكون الزراعي وتصعيد التعريفة، ونظام التراخيص والهوامش التفضيلية.

4. تقديم بعض التصورات التي يمكن الأخذ بها عند بعث المفاوضات الثنائية في إطار إجتماعات لجان الشراكة العربية الأوروبية التي تشرف على تنفيذ اتفاقيات الشراكة بغرض توفير نفاذ أكبر وبشكل حقيقي للصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة.

**أهمية الدراسة:**

يعزى الباحث أهمية الدراسة وفائدتها العلمية في عدة نقاط يمكن الإشارة اليها كالتالي:

1. تعتبر هذه الدراسة على الصعيد النظري إضافة جديدة للمكتبة العربية من خلال اسهام علمي نظري منتظم بين متغيرين محوريين هما: الشراكة الأورومتوسطية وملف الزراعة.
2. من بين جوانب الأهمية لدراستنا تفردها ببحث ملف الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة عبر عدة مواضيع كثيرة التعقيد مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق الغير جمركية والبيئية من جهة ومن جهة ثانية مختلف النظم الجمركية المتبعة من طرف الإتحاد الأوروبي، في حين كانت الدراسات الأخرى تركز على إحدى الموضوعات سابقة الذكر دون غيرها.
3. كما تكمن أهميتها في التوصيات التي تم إسداؤها كحلول مقترحة لتجاوز الدور المحدود الذي تلعبه إتفاقيات الشراكة في تعزيز مكانة الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة ضمن أسواق الإتحاد الأوروبي.
4. تعتبر هذه الدراسة محورية يمكن الأخذ بأفكارها عند إعادة بعث المفاوضات الثنائية حول بنود الزراعة بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة عربية شريكة ضمن إجتماعات لجان الشراكة العربية الأوروبية.

**منهج الدراسة:**

تقتضي طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تخدم الموضوع.

**الدراسات السابقة:**

تم الإطلاع على بعض الدراسات في الموضوع لغرض تكوين منظومة معرفية ونظرية تكون المرتكز في تحديد وتحليل أهمالمعوقات التي تعترض نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية والتي يمكن عرض أهمها كالتالي:

**دراسة : خوسيه ماريا ،(2001م) :**

هدفت لتقييم نتائج اتفاقية الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة الى التأكيد على ضرورة ربط التقييم الجاد لاتفاقية الشراكة بين أمرين: (1) اعتماد منافع اتفاقية الشراكة بالنسبة الى سوريا على السياسات المحلية التي تبنيها هذه الاخيرة للاستفادة من تلك الشراكة، (2) اعتماد بشكل كبير منافع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على التكامل الاقليمي لسوريا مع الدول العربية الأخرى حيث يمكن للتكامل العربي أن يخلق نماذج تجارة زراعية تجعل من وجود الاستثمارات الأوروبية في المنطقة أكثر فائدة.

**دراسة : خوسيه ماريا ،(2003م) :**

هدفت لتحديد "النوافذ" التي تفتحه االسياسات التجارية الأوروبية من أجل توفير المعلومات الفنية الهامة لتسهيل اختراق المنتجات السورية للأسواق الأوروبية، وتوصلت الدراسة الهامة الى التأكيد على ضرورة إعتماد استراتيجية موجهة للتصدير وليس تصدير الفوائض التي تتحقق في بعض الأحيان في الأسواق المحلية، إضافة الى ضرورة الإلتزام بالمواصفات والمقاييس التي يفرضها نظام التسويق الحديث في الإتحاد الأوروبي حتى تقلل الصعوبات الكبيرة التي يواجهها المصدرين السوريين.

**دراسة : فابريزيو دي فيليبس،(2001م) :**

هدفت لتحليل سياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة واتفاقية الشراكة مع سوريا وتقييم عام للتكاليف والمنافع، وتوصلت الدراسة الى توقع أن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية تحقق المزيد من الحرية في دخول الأسواق الأوروبية، ومع ذلك فان اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تترك بعض المجال للحماية من خلال القيود غير الجمركية حيث أن القطاع الزراعي الأوروبي يمثل حالة من تحوير التجارة.

**دراسة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،(2005م) :**

هدفت لمعالجة قضية التحرير الزراعي المتعدد الاطراف ضمن المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية والتحرير الزراعي الثنائي في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وتوصلت الدراسة إلى أن المسار الثنائي لا يوفر نفاذا حقيقا للصادرات الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة ولذا على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة محاولة التركيز على اطار النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث كل نجاح في مفاوضات الزراعة يقود إلى درجة أكبر من التحرير التجاري وتخفيض أشكال الدعم المحلي ودعم الصادرات وزيادة النفاذ إلى الأسواق هو نجاح للدول النامية عموماً.

**دراسة : شارلوط إملانجر، (2008م) :**

هدفت لتبيان حقيقة التحفظ والمطالبات المتعلقة بتحرير التجارة في هذا القطاع. وإلى أي مدى تخفيض الحقوق الجمركية الأوروبية الخاصة بالفواكهوالخضار من شأنه أن يؤثر على الواردات الأوروبية الآتية منمنطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل تعقيد النظام الأوروبي لحماية الفاكهة والخضروات وأنواع مختلفة من التفضيلات الجمركية،وتوصلت الدراسة الى أنه لا يمكن اعتبار تحرير تجارةالمنتجات الزراعية المسؤول عن تحقيق التنمية الزراعية في الدول المتوسطية الشريكة دون اصلاحات محلية من هذه الاخيرة، ولهذا تعتقد الباحثة بضرورة تقديم المساعدات لتحديث وتنظيم قطاع الزراعة في دولجنوب وشرق المتوسط.

وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية أنها ركزت في تحليلاتها عند عرض معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة إلى الأسواق الأوروبية على أحد الجانبين دون الأخر بمعنى التركيز إما على الحواجز الجمركية وذكر الحواجز غير الجمركية دون التفصيل والعكس، في حين ركزت الدراسة الحالية على إبراز الجانبين معا، وقد درست العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والعلاقات الاقليمية الثنائية، في حين الدراسة الحالية منصبة فقط على العلاقات الاقتصادية الإقليمية الثنائية المجسدة لاتفاقيات شمال جنوب، واضافت حالتي الجزائر وفلسطين لمجموع الدول محل الدراسة والتي تم تسميتها في الدراسة الحالية الدول العربية الشريكة مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على الدول العربية إضافة إلى تركيا واسرائيل، الوجه الأخر للاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن هذه الأخيرة انصب البحث فيها على المعوقات المباشرة الناتجة عن التنافس بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية غير أن الدراسة الحالية دراستنا تسعى إلى ادراج المعوقات الغير المباشرة التي تنتج عن التنافس بين الدول العربية الشريكة نفسها. أما فيما يخص النتائج فقد توصلنا في الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية–العربية تقدم بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة من غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في زيادة القدرة التصديرية وتحسن تنافسية المنتجات الزراعيةنحو الأسواق الأوروبية وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات المذكورة أعلاه ويتنافى مع البعض الأخر.

**المحور الأول – كرونولوجيا العلاقات الاقتصادية الأوروبية– العربية:**

يذهب بنا تحليل تاريخ العلاقات الاقتصادية الأوروبية–العربية إلى تحديد ثلاث موجات من الاتفاقيات: الموجة الأولى منها تخص مرحلة التعاون والتي بدأت عام 1969 من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع تونس والمغرب، حيث فتحت

السوق الأوروبية أمام المواد والمنتجات التونسية والمغربية المصنعة أو النصف مصنعة، ولكن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدتهما هذه المزايا، أما السلع الزراعية فخضعت إلى رسوم مخفضة، لتمتد هذه الاتفاقيات بعد ذلك إلى اتفاقيات التعاون مع سوريا ولبنان والأردن عام 1976، ثم مع مصر والجزائر وتونس والمغرب عام 1977، وقد أضافت مجالات جديدة للتعاون من خلال تقديم معاونات فنية واقتصادية، وتطوير التبادل التجاري دون التقيد بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تضمنتتحسين العلاقات السياسية، وقد بلغ إجمالي ما قدمته المجموعة لدول المنطقة من مساعدات خلال الفترة 1979-1987 نحو 3% من مجموع مساعداتها الاقتصادية إلى دول العالم مجتمعة.(صارم سمير، 2000م، ص209).

تعتبر اتفاقيات التكيف لعام 1988م بداية الموجة الثانية من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربيةالتي عرفت تطبيق نظام التضييق الاقتصادي الجمركي الذي أعيدت صياغة البروتوكولات وفقه، فأضعفت التفضيلات الممنوحة إلى كل من قبرص ومالطا وإسرائيل وتركيا من دول الاتحاد الأوروبي المزايا والتفضيلات التي كانت تستفيد منها الدول العربية، وهذا ما قلل من تطوير وتحسين العلاقات الاقتصادي العربية الأوروبية.( صارم سمير، 2000م،ص209) .

تبنت المجموعة الأوروبية في 1990م سياسة جديدة تجاه دول المنطقة كافة معلنة عن بداية الموجة الثالثة من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وضمن هذا الإطار بلغت المخصصات المالية للفترة 1992م- 1996م مبلغ 5,7 مليار دولار، وقررت القمة الأوروبية التي انعقدت في آيسن بألمانيا عام 1994م الأسس العامة لسياسة أوروبية متوسطيةلدعم العلاقات العربية الأوروبية، ليتم التوقيع ضمن مؤتمر برشلونة بعد ذلك في نوفمبر 1995م على اتفاقية لإيجاد منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في آفاق 2010 (صارم سمير، 2000م، ص209-210)، حيث أمضى الاتحاد الأوروبي على العديد من اتفاقيات الشراكة مع البلدان العربية الشريكة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكلدولة عربية شريكة

| الدولة | تاريخ توقيع الاتفاقية | تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ |
|---|---|---|
| تونس | 1995/07/17 | 1998/03/01 |
| فلسطين | 1997/02/24 | 1997/07/01 |
| الأردن | 1997/11/24 | 2002/05/01 |
| المغرب | 1997/11/25 | 2000/03/01 |
| مصر | 2001/06/25 | 2004/06/01 |
| الجزائر | 2002/04/22 | 2005/11/15 |
| لبنان | 2002/06/17 | 2003/03/01 |
| سوريا | 2004/10/19 | 2006/10/22 |

المصدر: علاوي محسن، 2012م

**المحور الثاني- اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مجالاتها وأهدافها:**

ترمي اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلى إنشاء نظام تعاون إقليمي، وسياسي، واقتصادي، واجتماعي وثقافي جديد الى إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في أفاق سنة 2010، وتعمل هذه الاتفاقيات على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية، الزراعية وتنقل رؤوس الأموال. وفي الجانب التجاري وخاصة الزراعي تحكمه ضمن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الجديدة لعام 1995 تنازلات محددة وفق شروط تم التفاوض عليها في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية شريكة. وتشترط هذه الاتفاقيات أن المفاوضات تلزم في النهاية لتحرير التجارة الزراعية مع كل دولة عربية شريكة.( Costesec Cécile & Lerin François 2003: 2)

وتتشارك الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية شريكة المجالات نفسها التالية:(دي فيليبس فابريزيو،2001م، ص125- 126 ) .

- الحوار السياسي والحركة الحرة للبضائع؛ حق إنشاء الشركات وتقديم الخدمات؛ حركة رأس المال والشؤون الاقتصادية الأخرى؛ التعاون الاقتصادي والتعاون المالي؛ التعاون في الشؤون الاجتماعية والثقافية والشروط المؤسسية والعامة والنهائية.

وأما فيما يخص الأهداف التي أبرمت من أجلها هذه الاتفاقيات فيمكن حصرها في النقاط التالية:(دي فيليبس فابريزيو،2001م، ص126) .

- توفير الإطار المناسب للحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية مما يسمح بتطوير العلاقات الوثيقة في المجالات ذات العلاقة؛
- خلق الظروف المناسبة للتحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال؛
- تشجيع توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشركاء وذلك من خلال الحوار والتعاون وتشجيع التعاون الإقليمي؛
- تشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

**المحور الثالث- الأفضليات الممنوحة للدول العربية الشريكة في تجارتها الزراعية مع الاتحاد الأوروبي:**

من خلال مراجعة أولية لاتفاقيات الشراكة الأوربية مع الدول العربية الشريكة يتبين بأنها تضمنت اعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية للدول العربية الشريكة عند تصديرها إلى الأسواق الأوروبية، لكن في كثير من الحالات ضمن حصص كمية، أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية. ونورد في الجدول أدناه الأفضليات الممنوحة للدول العربية الشريكة في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال مراجعة البروتوكول المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها كل دولة عربية شريكة والملحق باتفاقيات الشراكة الأوروبية- العربية.

جدول رقم (2): الإعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية العربية بموجب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

| الدولة المستفيدة | عدد المنتجات التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية |
|---|---|
| الجزائر | تأكد ملاحظة الملحق رقم 1 بالبروتوكول1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها الجزائرأن التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي يشتمل على 165 بندا جمركيا زراعيا، ومن بين هذه البنود هناك 14 بند جمركي تطبق عليها حصص كمية و13 بند جمركي تطبق عليها كمية مرجعية. |
| الأردن | يشتمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي على 77 بندا جمركيا زراعيا يستثني منها 20 بند الواردة في الفصل 202 والخاصة بأصناف منتجات تحضير الخضر والفواكه، ومن بين 77 بند المشمولة بالتخفيض هناك 12 بند جمركي يطبق عليها حصص كمية وسعر الدخول. |
| المغرب | حدد البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشأها المغرب من خلال الملحق الإعفاءات الكلية أو الجزئية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية إلى المغرب في 195 بند جمركي زراعي، منها 30 بند جمركي تخضع لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية و15 بند تخضع لكميات مرجعية، بينما تم النص تحديدا في المادتين 3 و4 من نفس البروتوكول على الإعفاءات الخاصة ببعض المنتجات كالطماطم والبرتقال والكليمنتين والخيار ضمن رزنامة زراعية محددة بحصة كمية محددة وسعر مرجعي لكي تحصل على إعفاء تام. |
| تونس | تؤكد مراجعة الملحق رقم 1 بالبروتوكول1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية ذات المنشأ التونسي على إعفاءات كلية أو جزئية لـــ 140 بند جمركي زراعي يخضع الكثير منها لأسعار وكميات مرجعية أو حصص كمية، فمن بين ال 140 بند جمركي هناك 9 بنود تخضع لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية، و3 بنود لحصص كمية |

| | |
|---|---|
| | مرجعية، بينما تمت معالجة زيت الزيتون في الفقرة 1 من المادة 3 من نفس البروتوكول 1 بالسماح بإدخال لغاية 46 ألف من زيت زيتون الخام سنويا من 1 جانفي 1996 إلى 31 ديسمبر 1999 وبرسم قدره 781 يورو لكل 100 كيلوغرام (تخفيض محدد بحصة كمية وسعر). |
| فلسطين | من خلال الاطلاع على الملحق 1 ضمن البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها فلسطين تم إحصاء 22 بند جمركي زراعي، من بينها 8 بنود تخضع لحصص كمية و2 بنود لتخفيض جمركي محدد بحصص كمية. |
| مصر | يشتمل التخفيض الكلي أو الجزئي حوالي 52 بندا جمركيا زراعيا من بينها 29 بند جمركي يطبق عليها حصص كمية، وحسب الفقرة 5 من البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها مصر يطبق على البرتقال الطازج في الفترة من أول ديسمبر إلى 31 ماي، وفي حدود حصة تعريفية قدرها 34000 طن من المطبق عليها التنازل في الرسم الجمركي القيمي، فان سعر الدخول المتفق عليه والذي يبدأ من مستواه خفض الرسم المحدد الوارد في قائمة تنازلات الجماعة الأوروبية لمنظمة التجارة العالمية إلى الصفر، يكون:<br>• 266 يورو/ طن من أول ديسمبر 1999 إلى 31 ماي 2000،<br>• 264 يورو/ طن لكل فترة بعد ذلك من أول ديسمبر إلى 31 ماي. |
| لبنان | يتضمن البروتوكول 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة الأوروبية للمنتجات الزراعية التي منشؤها لبنان على 31 بندا جمركيا زراعيا، منها 28 جمركيا زراعيا، منها 28 بند جمركي ينطبق عليها تخفيض جمركي محدد بحصص كمية، بينما تبقى 3 بنود دون تخفيض المتعلقة بمنتجات: الزهور والسكر والنبيذ. |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية وملاحقها الخاصة بالزراعة

يمكن من ملاحظة محتوى الجدول تقسيم الأفضليات الممنوحة للدول العربية الشريكة إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى ذات التحرير المتحفظ، وتشمل الاتفاقيات مع الأردن ومصر وفلسطين حيث يبين الجدول أعلاه محدودية عناصر التحرير الجمركي المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي ولم تشمل الإعفاءات بشكل أساسي إلا على حوالي 77و53و22 بندا جمركيا زراعيا للدول الثلاث، على الترتيب، مما يعني ضرورة البحث عن توسيع قائمة الإعفاءات فيما يخص التجارة الزراعية من خلال المفاوضات الثنائية التي تضمنها المادتان 10 و11 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع فلسطين(Journal officiel des Communautéseuropéennes, 1997, P5)، والمادتان 11 و15 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع مصر( Journal officiel des Communautés européennes, 2004, PP7-8)، والمادتان 13 و17 في حالة اتفاقية الشراكة الأوروبية مع الأردن( Journal officiel des Communautés européennes, 2002, PP7-8.).

– المجموعة الثانية ذات التحرير المتوسط وتشمل الاتفاقيات مع لبنان والجزائر وتونس والمغرب، وتتصف بأنها أكثر تحريراً للتجارة الزراعية، ورغم ذلك فهي لا تمثل تحريراً جوهرياً بين الجانبين، وشأنها كشأن المجموعة الأولى مطالبة بالدخول في مباحثات ثنائية لتوسيع التحرير الزراعي بموجب اتفاقيات الشراكة، ففي حالة الجزائرتضمن ذلك المادتان 11 و16 من اتفاقية الشراكة (Journal officiel des Communautés européennes, 2005,P5-6)، في حين تكفل المادتان 14 و18 من اتفاقية الشراكة ذلك في حالة تونس( Journal officiel des Communautés européennes, 1998, PP6-7) ونفسها الحالة تنطبق على المغرب ( Journal officiel des Communautés européennes, 1998, PP6-7)، أما حالة لبنان فان المادتين 11 و15 تسمحان ببعث المفاوضات ( Journal officiel de l'Union européenne, 2006, P5)

يمكن القول مما تقدم بأن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية الشريكة وبعض الدول الأوروبية كان لها دور هام في إخراج اتفاقيات الشراكة في صورة أكثر تفضيلا من غيرها من الدول.

**المحور الرابع– دور اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة:**

ستتم الدراسة في اتجاهات الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي لمعرفة مدى فاعلية الإعفاءات المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز تلك الصادرات الزراعية، وعليه تم بناء الجدول (3) والذي يوضح الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي قبل وبعد تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

جدول رقم (3) : الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996م- 2014م

| السنوات / الدولة | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 14 | 10 | 13 | 06 | 08 | 06 | 07 | 9.7 | 7.6 | 10.9 | 14 | 19.6 |
| الجزائر | - | - | - | - | - | - | 23.8 | 33.8 | 48.12 | 54.8 | 57.5 | 51.0 |
| المغرب | 1066 | 2027 | 1028 | 1123 | 1263 | 1369 | 1363 | 1130.7 | 1268.4 | 1264.6 | 1316.4 | 1325.3 |
| تونس | 301 | 326 | 407 | 336 | 327 | 394 | 159.3 | 144 | 404.3 | 296.2 | 447.2 | 446 |
| مصر | 364 | 450 | 420 | 377 | 429 | 460 | 1628.4 | 703.3 | 871.2 | 900.2 | 1022.7 | 1138 |
| لبنان | 21 | 25 | 25 | 24 | 27 | 27 | 21 | 14.2 | 17.8 | 19.6 | 18.9 | 23.2 |
| سوريا | 125 | 202 | 175 | 157 | 265 | 270 | 251.5 | 195.9 | 196.4 | 161.4 | 234.5 | 253.3 |
| فلسطين | - | - | - | - | - | - | 1.7 | 2.3 | 2.1 | 2.4 | 2.3 | 2.6 |

| السنوات / الدولة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | النسبة من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي عام 2002 | النسبة من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي عام 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 20.1 | 22.7 | 28 | 32.9 | 20.4 | 16.1 | 14.7 | %0.01 | %0.00 |
| الجزائر | 45.5 | 46.2 | 50.5 | 173.8 | 102.8 | 160.1 | 123.3 | - | %0.04 |
| المغرب | 1444.3 | 1372.2 | 1368.1 | 1370.5 | 1326.3 | 1376.3 | 1504.3 | %2.4 | %0.60 |
| تونس | 481.8 | 341.7 | 389.5 | 339.9 | 365 | 428.3 | 276.8 | %0.57 | %0.10 |
| مصر | 967.7 | 897.7 | 1057.8 | 1117.5 | 1006.8 | 1241.8 | 978.7 | %0.75 | %0.40 |
| لبنان | 28.1 | 22.2 | 21.3 | 24.3 | 32.2 | 30.8 | 32.6 | %0.06 | %0.01 |
| سوريا | 34.4 | 44.8 | 22.6 | 20.7 | 13.2 | 12.6 | 6.6 | %0.36 | %0.00 |
| فلسطين | 1.3 | 1.4 | 1.5 | 2.2 | 2.7 | 2.7 | 1.8 | - | %0.00 |
| المجموع | - | - | - | - | - | - | - | %4.2 | %1.15 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:السنوات من 1996-2001 مأخوذة من: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا(2005).

http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm;jsessionid=E6FDDA3EEC152E2A5919487D1D2945C0?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en&newLanguageId=FR (2015/04/11)

يمكن من خلال الجدول أعلاه تسجيل الملاحظات التالية:

– الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة الموجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت عام 2014م ما قيمته حوالي 120مليار دولار(حسابات الباحثبالاعتماد على قاعدة بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية)، فكما يبين الجدول السابق أن مجموع الصادرات الزراعية للدول الثماني مجتمعة، والبالغ حوالي 3.82 مليار أورو(حسابات الباحثبالاعتماد على قاعدة بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية) لا تتجاوز نسبة 1.2% من الواردات الزراعية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي.

–يأتي من الدول العربية 1.15% من الإمدادات الزراعية للاتحاد الأوروبي في عام 2014م. يوفر المغرب منها 0.60% ومصر بنسبة 0.40% تليها تونس بنسبة 0.10%، مما يدل على أن تجارة الاتحاد الأوروبي منحازة مرة أخرى أساسا مع ثلاثة دول فقط.

– ويقدم دلالات واضحة عن الدور المحدود الذي تلعبه اتفاقيات الشراكة الأوروبية في تعزيز فرص نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية وهذا ما يوضحه التراجع في حصة الصادرات الزراعية للدول العربية من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي بين عامي 2002م و2014مإذ انخفضت من 4.2% إلى 1.15%. أما عن وضعية كل دولةعربية فنجد أن الصادرات الزراعية التونسية ارتفعت مباشرة عام 1998م تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلا أنها تذبذبت بعد ذلك حتى أن مستواها في عامي 2005م و2014م كان أقل من مستواها قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة عام 1998م، وبالنسبة لحالة المغرب ارتفعت الصادرات الزراعية المغربية بشكل متواصل بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي من سنة 2000م وحتى سنة 2003م مسجلة معدل نمو مرتفع قدر بنسبة 11.5% سنويا لكن بعد ذلك شهدت تراجعاً وتذبذباً حتى سنة 2014م، وكان أداء الصادرات الزراعية المصرية مشجعا ومتزايدا بشكل متواصل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2004م، في حين تبين الأرقام تواضع الصادرات الزراعية لكل من الجزائر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان من تاريخ دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

**المحور الخامس–أسباب ضعف وصول الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة إلى الأسواق الأوروبية:**

لابد من الإدراك الكافي للجوانب الجمركية وغير الجمركية التي تحيط باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية لفهم المسألة الحقيقية وراء ضعف وعدم النفاذ بشكل أكبر للصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة إلى الأسواق الأوروبية على الرغم من وجود تلك الاتفاقيات.

**أولا– الوصول إلى الأسواق الأوروبية والحواجز غير الجمركية:**

تهدف اتفاقيات التجارة الحرة لإزالة التعريفات الجمركية والجوانب غير الجمركية الأخرى التي تحكم التجارة بين الأطراف، وتعني الحواجز غير الجمركية جميع التدابير الأخرى من غير التعريفات الجمركية التي تشوه التجارة والتي تضم: معايير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، ومعايير الغذاء والصحة النباتية، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ.

1– مسألة قواعد المنشأ:

يطبق الاتحاد الأوروبي قواعد منشأ صارمة حيث يحدد درجة "التغيير الكافي" التي يجب أن يخضع لها المنتج كي يعتبر بلد من البلدان أنه هو منشأ هذا المنتج. ويسمح تراكم قواعد المنشأ باعتبار بعض عمليات التصنيع

التي تتم في أي دولة في المنطقة وكأنها عمليات تمت داخليا وعلى الرغم من ذلك فيشترط إنشاء منطقة التجارة الحرة من أجل تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.( ألفاريس كوكه، 2001م، ص54).

وتطرح قواعد المنشأ التفضيلية المتبعة ضمن منطقة التجارة الأورومتوسطية على الرغم من دورها لمنع عملية المراجحة(**) ثلاثة مشاكل رئيسية للدول العربية:

الأولىهي أن قواعد المنشأ قد تكون معقدة ومكلفة. فعلى سبيل المثال يتوجب على منتجي الدول العربية والذين يسعون للاستفادة من منطقة التجارة الأورومتوسطية الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن تصنيف التعريفة الجمركية ليس فقط للمنتجات النهائية وإنما أيضا للمواد الأولية والوسيطة المستوردة من دول أخرى. وتقدر التكاليف الإدارية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الحدودية بأنها كبيرة وتتراوح بين 3-5% من قيمة السلعة المصدرة.( ألفاريس كوكه، 2003م، ص79-80) .

والثانية هي انحراف التجارة نتيجة التأثير على كفاءة نظم الإنتاج في الدول المتمتعة بالمعاملة التفضيلية. فعلى سبيل المثال من أجل تحقيق متطلبات قواعد المنشأ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي قد يطلب من الدول العربية بصفتها دول متمتعة بالمعاملة التفضيلية أن تستورد مستلزمات معينة من الاتحاد الأوروبي الأكثر تكلفة من تلك المستوردة من دول أخرى مما يجعل هذا الأمر يشكل حماية فعالة لبعض القطاعات الحساسة في الاتحاد الأوروبي، كما أن النتيجة لا تتوافق وتتقاطع مع أهداف النظام التجاري متعدد الجهات(الكواز أحمد، 2009م،ص 15) .

أما الثالثة فتتمثل في ضرورة إدراك المشاكل العملية لتشابك اتفاقيات المناطق التجارية الحرة لكونها تقود إلى التنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة (بسبب استيرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعا للبلد المصدر). وعادة ما يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام "المحور والمحيط Hup and Spoke"، حيث أن المنتجون في الاتحاد الأوروبي اللذين يرتبطون بعدد من اتفاقيات المناطق الحرة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف أفضل من كل دولة من دول المحيط (الدول العربية الشريكة) حيث تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط.( الكواز أحمد، 2009م،ص 16) .

**2- مشكلة النوعية في الاتحاد الأوروبي:**

تزايدت أهمية قواعد النوعية في الاتحاد الأوروبي ويكمن السبب وراء هذا التطور كون الكلمة الرئيسية لأية إستراتيجية تصديرية وهي النوعية، الأمر الذي يدفع بنا لتوضيح ما نعنيه بالنوعية وخاصة عند التعامل مع أكثر الأسواق تطورا مثل أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث أن هناك عدة أبعاد للنوعية حسب سياسات الاتحاد الأوروبي وهي:

**المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية:**

تتضمن متطلبات التصدير إلى السوق الأوروبية مجموعة من المعايير الصحية والقواعد الفنية التي تحكم جودة المنتجات وأساليب الإنتاج، حيث تنظم المعايير الصحية والصحة النباتية سلامة السلع الغذائية وصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتكون الحواجز التقنية للتجارة من مجموعة من القواعد الفنية التي تحكم أساليب التوحيد القياسي، لإصدار الشهادات والاعتماد أو كل الإجراءات التقنية للتحقق من عملية التصنيع. فعلى سبيل المثال تحكم المعايير الصحية والصحة النباتية بقايا المبيدات في الأغذية الحيوانية والبشرية، في حين توفر الحواجز التقنية للتجارة المواصفات للاستخدام الفعال للمبيدات

وحماية المنتجين الذين يتعاملون مع هذه الأخيرة، المعايير الصحية والصحة النباتية توجه تحذيرات الاستخدام ومقادير الغذاء، في حين الحواجز التقنية للتجارة تحكم الترقيم بالحروف وموضع البطاقات. معايير الصحية والصحة النباتية تملي الإجراءات المطبقة على الفواكه المستوردة لمنع التلوث، والحواجز التقنية للتجارة تصف النوعية والحجم ووضع العلامات من الفاكهة (Ambroise Mazal, 2010, P53)

رغم ما هو منصوص عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية للتجارة على أنها معايير ولوائح تقنية لا تشكل قيود مخفية مفروضة على التجارة، ومع ذلك فان الصادرات الغذائية والزراعية من الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي تعطي مثال مهم يشير إلى التأثير التقييدي للمعايير المختلفة والحواجز التقنية على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يشترط الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الزراعية الطازجة من أجل دخولها إلى الأسواق الأوروبية مما يستدعي خضوعها للفحص على ثلاث مستويات: الفحص عن طريق الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات ومتبقياتها، تخضع نفس المنتجات للفحص مرة أخرى لدى وصولها للاتحاد الأوروبي للتأكد من مطابقتها للشروط سالفة الذكر، بالإضافة إلى ذلك تخضع للفحص مرة ثالثة على مستوى البلد المستورد العضو في الاتحاد الأوروبي لأن لكل دولة من دول الاتحاد الحق في وضع الشروط الفنية والصحية التي تراها مناسبة لاقتصادها المحلي، مما يخضع الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة لمعايير مزدوجة.وهذا يعطي بدوره ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبي على منافستها من هذه الاخيرة لكون الأولى تنتقل بين كافة دول الاتحاد من غير رقابة إلا في بعض الحالات، في حين تخضع المنتجات الزراعية للدول العربية الشريكة للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى دولة أخرى.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2005م، ص50-51) .

ويتم التطبيق المباشر لمعظم قواعد الصحة الخاصة بالاتحاد الأوروبي على الشركات الأجنبية المصدرة للمنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، في حين إذا ما تمت عملية التصدير عن طريق مستوردين أوروبيين محليين يكون هو المسؤول على مطابقة السلعة لشروط السلامة والصحة والبيئة، مما يدفع بهم إلى الضغط على المصدرين من الدول العربية لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية عالية وفي غالبية الأحيان يطلبون ضمانات قانونية ملزمة هذا من جهة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2005، ص51)، من جهة أخرى غياب هياكل التحليل وإصدار الشهادات وعدم وجود فروع منظمة وتكوين الإنتاج نفسه في الدول العربيةالشريكة وعلى اعتبار أن غالبية شركات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية في هذه الأخيرة ذات حجم صغير مما يجعلها تواجه تكاليف كبيرة لإعداد المعايير، وإصدار الشهادات والتدقيق الذي ليس من الممكن دائما التعامل معه، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الزراعية الأوروبية(Ambroise Mazal,2010, PP56-57).

**الالتزام بالمواصفات البيئية:**

تتضمن استراتيجية المجموعة الأوروبية الزراعية البيئية ضمن السياسات الزراعية المشتركة بعض الإجراءات التي تكافئ المزارعين (منح دعم) على تقديم الخدمات البيئية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة واحترام التشريعات البيئية. ويعتبر إدخال تلك الإجراءات ضمن برامج

التنمية الريفية لجميع الدول الأعضاء أمرا إلزاميا. وبموجب القواعد العامة للسياسات الزراعية المشتركة يتوجب على الدول الأعضاء وضع المتطلبات البيئية التي تعتبرها ملائمة ومساعدة المزارعين في الالتزام بتلك المتطلبات (الالتزام المشترك) وبالإضافة إلى ذلك فان سياسات التنمية الريفية تتضمن الإجراءات البيئية الخاصة التي تعرف بإجراءات البيئة–الزراعية وهي تتضمن تقديم الدفعات مقابل الالتزامات التي تتجاوز الممارسات الزراعية الجيدة. حيث تشكل أداة بيئية هامة تعتمد الوعي والالتزام التطوعي للمزارعين لتحقيق زراعة أكثر اخضراراً.(ألفاريس كوكه، 2003م ، ص52) .

ومن انعكاسات التدابير البيئية على الدول العربية الشريكةالتي تعاني أصلا من نقص في جانب المؤسسات الخاصة بالمتطلبات البيئية، أنها تواجه بعوائق عديدة من الاتحاد الأوروبي يمكن ذكر البعض منها مثل: مشكل إعادة التصنيع للمواد المستخدمة في عملية التغليف والتعليب، كذلك الإجراءات التي تزيد من الكلفة وتقلل من القدرة التصديرية مثل تغيير أنواع الأصباغ، وأخرى تهدف إلى فرض رسوم وضرائب مثل إجراءات استرداد مواد التغليف من الأسواق الخارجية، وإجراءات خاصة بوضع العلامات البيئية (eco-labeling)، وأخرى لإعلام المستهلك بكافة المعلومات اللازمة، كم لا ننسى المعوقات المتعلقة بمتطلبات الصناعات الغذائية.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2005م، ص49).

**الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة:**

قامت دول الاتحاد بإعدادوتبني برامج بيئية واجتماعية عديدة من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP)، وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم. وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضاؤها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية وهذا يعني أن معيار (EUREPGAP) يبدأ قبل باب المزرعة والذي يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات، وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع، وبهذه الطريقة فان كامل السلسلة تضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك، وصمم معيار (EUREPGAP) بالدرجة الأولى للمحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء، والأهداف الأخرى المهمة هي تخفيض الآثار البيئية الضارة على العمليات الزراعية إلى الحدود الدنيا وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين. ولكي تتم عملية التصدير من قبل المصدرين في الدول العربية الشريكة لابد من التسجيل للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP) والتي يتطلب الحصول عليها المرور بالعديد من الخطوات من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصول والأصناف الوراثية وطرق الري والتسميد واهتماما بالبيئة ومحطات البيئة مع الزامية الاحتفاظ بالسجلات، كل هذا يزيد من تكاليف العملية الانتاجية ويحد من مقدرة العديد من شركات التصدير– هي في الأصل ذات حجم صغير ومحدودة الموارد المالية– في الدول العربية الشريكة على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية.( هاجر بغاصة، 2008م، ص1–7) .

**اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:**

قام الاتحاد الأوروبي في عام 1992 بإنشاء نظم تسمى بجهة المنشأ المحمية والدليل الجغرافي المحمي والتخصص التقليدي المضمون بسبب المنافسة بين بعض المنتجات التي تأخذ نفس الاسم وتعتبر كل واحدة نفسها فريدة من نوعها، إن هذا النوع من المنافسة قد لا يقتصر على عدم تشجيع المنتجين وإنما قد يضلل المستهلكين أيضا، ولهذا تدافع المفوضية الأوروبية في اطار منظمة التجارة العالمية عن ضرورة رفع درجة الحماية لبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية التي تتمتع الآن بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بقدر منخفض من الحماية وذلك من حيث العلامات التجارية، ومع ذلك فان قانون حقوق الملكية الفكرية لا يزال يشكل احدى القضايا الساخنة التي ستتم مناقشتها ضمن اطار اتفاقية الشراكة، ومن ناحية أخرى تطالب اتفاقيات الشراكة الالتزام "بالمقاييس والمواصفات العالمية" بما فيها الاجراءات الخاصة بحماية مثل تلك الحقوق ما يشكل نوع آخر من الضغوط على الصادرات الزراعية والغذائية للدول العربية الشريكة.(ألفاريس كوكه، 2003، ص53) .

**توسع الاتحاد الأوروبي والتجارة الزراعية:**

يمكن أن يكون لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو دول وسط وشرق أوروبا آثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية وبخاصة في الجانب الزراعي. ويمكن تحديد ثلاث مخاطر رئيسية على الأقل، وهي: ( Division de l'Environnement National et International, 2003: 6-7)

- اعادة هيكلة التدفقات التجارية وخاصة الزراعية لصالح الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي (دول وسط وشرق أوروبا) أين سيحصلون على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

– يعتبر القرب الجغرافي لدول وسط وشرق أوروبا من الاتحاد الأوروبي ومستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية واعتماد المكتسبات المجتمعية لهذه الدول عواملتعزز الجاذبية الاستثمارية وخاصة الزراعية لهذه الاقتصاديات، وهذا ما يمكن أن يزيد من تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول وسط وشرق أوروبا على حساب الدول العربية الشريكة.

– امكانية احلال العمالة من دول وسط وشرق أوروبا مكان المهاجرين من الدول العربية الشريكة، وهذا التأثير أكثر أهمية حيث أن تحويلات المهاجرين عادة تلعب دورا في تمويل اقتصاديات هذه الأخيرة.

**التشابه في الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي:**

من القضايا الأخرى التي تستحق الذكر درجة المنافسة بين الدول العربية الشريكة في تصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ولتحديد درجة تلك المنافسة يكفي تحليل تشابه التركيب السلعي للصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو الاتحاد الأوروبي باستخدام مؤشر« Finger وKreinin »(1979) والذي يقيس درجة التشابه الصادرات بين دولتين فيما يتعلق بنمط تخصصها في المنتجات المختلفة، حيث كلما كانت قيمة المؤشر للتشابه كبيرة بين الدولتين يعني ذلك ازدياد التشابه في بنية الصادرات وازدياد احتمال وجود منافسة كبيرة بينهما حيث يتوجب على الدولتين تصدير نفس المنتجات إلى نفس الأسواق. ويتم تعريف مؤشر تشابه الصادرات انطلاقا من المعادلة الرياضية التالية: $XS_{jk}=\Sigma(\min X_{ij}-X_{ik})$، حيث أن $X_{ij}$ هي نصيب المنتج iفي اجمالي الصادرات الزراعية للدولة j نحو

الاتحاد الأوروبي و $X_{ik}$ نصيب المنتج iفي اجمالي الصادرات الزراعية للدولة k نحو الاتحاد الأوروبي.(Kalyvas Antonios-Nikolaos & Webster Allan 2011, PP7-8)

جدول رقم (4) : يوضح تشابه الصادرات الزراعية فيما بين الدول العربية الشريكة:

| الدولة | الدول المقارنة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | الأردن | تونس | المغرب | مصر | لبنان | سوريا | فلسطين |
| الجزائر | %100 | | | | | | | |
| الأردن | %20,65 | %100 | | | | | | |
| تونس | %40,37 | %28,10 | %100 | | | | | |
| المغرب | %29,68 | %58,70 | %44,70 | %100 | | | | |
| مصر | %46,20 | %27 | %75,88 | %37,80 | %100 | | | |
| لبنان | %11,17 | %15,80 | %17,42 | %21,68 | %50,18 | %100 | | |
| سوريا | %63,37 | %57,09 | %50,01 | %99,33 | %50,46 | %27,70 | %100 | |

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2013م

على اعتبار جدول تشابه الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نسجل أن الدول التي يمكن أن تكون منافسة للجزائر في أسواق الاتحاد الأوروبي هي سوريا ومصر وتونس وبدرجة أقل المغرب. ويمكن أن نفسر التشابه في التركيب السلعي لصادرات هذه الدول نحو الاتحاد الأوروبي بالتشابه الموجود في هيكل الإنتاج الزراعي لهذه الدول وربما بالميزة النسبية لإنتاج نفس المنتجات الزراعية.

أما عن بقية الدول فإنه يوجد منافسة بين المغرب وتونس ومصر وسوريا وهذا يعود إلى ازدياد الكفاءة في القطاع الزراعي لهذه البلدان كنتيجة لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

**ثانيا: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز الجمركية:**

يمكن حصر أهم الحواجز الجمركية في النقاط التالية:

**1- المكون الزراعي وتصعيد التعريفة:**

يعد المكون الزراعي من القضايا المهمة المتعلقة بمنطقة التجارة الأورومتوسطية. فالمكون الزراعي هو رسم إضافي يؤثر على تجارة بعض السلع الزراعية الغذائية (مشتقات الحبوب- منتجات الألبان- منتجات التصنيع الحاوية على السكر) وهي تنطوي على المعوقات المفروضة على التنوع الرأسي لصادرات الدول العربية من المواد المصنعة. وفي ما يتعلق بالمواد الغذائية فان اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية تحافظ على "المكون الزراعي" للتعريفة المفروضة على المنتجات المصنعة ويتم منح القسم الأكبر من الامتيازات الجمركية فقط على المكون الصناعي وتقريبا لا يحصل أي منتج زراعي أساسي على أية معاملة تفضيلية لأن هذه المنتجات هي منتجات حساسة في الاتحاد الأوروبي (منتجات الألبان- الحبوب- الرز- السكر)، وبالتالي فان قسما كبيرا من التعريفة يفرض على الواردات المصنعة (مع بعض التخفيضات التفاوضية في بعض الحالات)، ويكمن الهدف في تجنب الوقوع في معدلات الحماية السلبية للمنتجات المصنعة ومع ذلك فانه من غير الواضح إلى أي مدى يخلق هذا المكون التقديري تصاعدا في التعريفة الجمركية، وفي الواقع فإنه ينظر اليه من قبل الدول العربية الشريكة على أنه عقبة حقيقية أمام تنوع الصادرات باتجاه المواد الغذائية المصنعة.(ألفاريس كوكه، 2003م ، ص44) .

**2- الهوامش التفضيلية، نظام التراخيص والحصص الجمركية:**

تميل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الشريكة إلى تجميد حصص السوق بما يتوافق مع التدفقات التجارية التقليدية، مما يخلق هامشاً ضئيلاً لاستثمار إمكانية تصدير منتجاتها الأساسية. وعادة ما تنطوي اجراءات قيود الواردات على الاجراءات الادارية الروتينية حيث تنخفض الشفافية وتسير الأمور بعكس مصلحة البلدان المصدرة. ويبدو أن الامتيازات التجارية والموسمية تفسح مجالاً للواردات في الاتحاد الأوروبي، لكن يمكن لنظام التراخيص والحصص الجمركية أن يلغي بسهولة إمكانية الوصول إلى السوق من الناحية النظرية مدعوماً بتفضيلات التعريفة. يطبق في أغلب الحالات التخفيض الجمركي المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي ملحق باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الرسوم النسبية أو القيمة تاركاً الرسوم والضرائب الثابتة دون مساس، وعند مراجعة بنود اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية الشريكة والاتحاد الأوروبي يتضح بشكل جلي أن الرسوم القيمية أصلاً منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة، وتطبق الرسوم النسبية على حوالي 53.7% من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية، بينما يفرض على 46.3% من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية، منها 30.5% يفرض عليها رسوم ثابتة والباقي رسوم مركبة أو مختلطة بين نسبية وثابتة، وهذا يعني أن حوالي نصف الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2005م، ص73-74) .

اعتماد الاتحاد الأوروبي على نظام بديل لنظام السعر المرجعي يُعرف بنظام سعر الدخول يزيد من ضبابية مسألة الهوامش التفضيلية، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيقه على عدد من الخضار والفواكه والتي تقل أسعارها عن الحد الأدنى لسعر الاستيراد، وعندما تكون قيمة الواردات أعلى من سعرالدخول يتم فرض الرسم على القيمة فقط، لكن عندما تكون قيمة الواردات أدنى من سعرالدخول وبنسبة لاتتجاوز 8% فيتم فرض رسم إضافي يساوي الفارق بين سعرالدخول وسعرالاستيراد. وإذا كان سعرالاستيراد أدنى من سعرالدخول بأقل من 8% فيتم فرض رسم إضافي يسمى" معادل التعريفة القصوى "بالإضافة إلى التعريفة المحسوبة على أساس القيمة. ويتميزنظام سعرالدخول بتعقيد التطبيق من الناحية الإدارية وهو يعمل عمل"السعرالأدنى" وعندما تكون أسعارالاستيراد أدنى من 92% من سعرالدخول يصبح حجم التعريفة الكلي لمعادل للتعريفة القصوى مضافًا إليها لرسم المحدد على أساس القيمة كبيرًا. ويمنع نظام أسعارالدخول عملياً بيع الواردات التي تقل أسعارهاعن أسعارالدخول في أسواق الاتحاد الأوروبي، وتأثيرنظام أسعار الدخول يعتمد على مستوى تلك الأسعار والتي تختلف حسب السنوات وتكون أعلى في المواسم التي يكون فيها إنتاج أوروبي كبيرفي الأسواق.(EmlingerCharlotte 2008, PP 36-56) .

كما يعرف عن الاتحاد الأوروبي اتساع استخدامه للمعاملة التفضيلية في إطار الحصص الكمية مما يؤثر سلبا على تلك المعاملة التفضيلية بشكل يجعلها تنحصر في نطاق الكميات المسموح بها، والتي عادة ما تكون لعدة مئات الأطنان وفي بعض الأحيان آلاف الأطنان من السلعة، وهو ما يعادل في بعض الحالات إنتاج

مزرعة وليس إنتاج دولة، مما يقف حاجز أمام زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2005م، ص75) .

مسألة استفادة الدول العربية الشريكة من معاملة الدولة الأولى بالرعاية نتيجة توقيعها على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تم إلغائها بسبب ظاهرة تآكل الأفضليات الناتج عن نظام الأفضليات المعمم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي عند التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة جديدة، في الواقع مهما كان البلد الموقع على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، يستفيد من معاملة الدولة الأولى بالرعاية، الأمر الذي يجعل معاملة الدولة بالرعاية التي تتمتع بها الدول العربية الشريكة والتي كانت تمثل الهامش التفضيلي لها أو امتياز النفاذ إلى السوق الأوروبية، يتآكل آليا كلما وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تجارة حرة جديدة ما يعني خسارة للأفضليات، وفي نهاية المطاف النفاذ التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية التي يروج لها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ما هي إلا أوهام.(EmlingerCharlotte, 2008, PP62-63)

**النتائج:**

1. لقد كان للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية الشريكة محل الدراسة وبعض الدول الأوروبية دور هام في إخراج اتفاقيات الشراكة في صورة أكثر تفضيلا من غيرها من الدول–وجود ثلاث مستويات للتحرير التجاري– ويمكن التدليل على ذلك من خلال الافضليات الممنوحة لكل واحدة من الدول العربية الشريكة في تجارتها مع دول الاتحاد الاوروبي.
2. الدور المحدود الذي لعبته اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز فرص نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة نحو اسواق الاتحاد الاوروبي بل أن الدراسة اثبتت تراجع حصتها السوقية من الواردات الزراعية الاوروبية.
3. تواضع حجم الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة موضوع هذه الدراسة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية سواء قبل او بعد دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.
4. تعتبر تجارة الاتحاد الاوروبي الزراعية مقتصرة على ثلاث دول فقط هي: مصر، وتونس والمغرب وهو ما يجعلها منحازة ويطرح علامة استفهام حول العلاقة التجارية الزراعية بين الاتحاد وبقية الدول العربية الشريكة.
5. تسجيل الدراسة لتشابه المجالات التي تغطيها اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الاوروبي وكل واحدة من الدول العربية الشريكة، هذه الوضعية تجعل من غير الممكن استفادة هذه الاخيرة من معاملة الدولة الاولى بالرعاية بسبب ظاهرة تآكل الافضليات.
6. تبني الاتحاد الاوروبي وتطبيقه لمعايير فنية وتدابير الصحة والصحة النباتية، ومواصفات بيئية، وطرق خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة وحقوق ملكية فكرية وقواعد منشأ يقابله ضعف وفي بعض الحالات غياب في كل ما سبق على مستوى الدول العربية الشريكة يعتبر كابح لعملية تطوير لوصول الصادرات الزراعية لهذه الاخيرة للأسواق الاوروبية.
7. على الرغم من توصيات منظمة التجارة العالمية لتبسيط والغاء الحواجز الجمركية إلاّ أن الإتحاد الأوروبي استطاع ايجاد نظام معقد من التعريفات استطاع من خلاله تجاوز هذه التوصيات عبر نظم: المكون الزراعي وتصعيد التعريفة، والهوامش التفضيلية، ونظام الحصص الجمركية.

**التوصيات:**

1. تعديل السياسات التجارية الزراعية على مستوى الدول العربية الشريكة، من خلال:

- تبسيط اجراءات الاستيراد بما يسمح للمستوردين بالاستيراد بأسمائهم وتقديم اثبات المنشأ من أجل الاستفادة من تراكم المنشأ.
- تحليل أسس رقابة الجودة والاختبارات الموجودة على مستوى كل واحدة من الدول العربية الشريكة ووضع استراتيجية لنوعية المنتجات الزراعية.

2. متابعة السياسات التجارية للاتحاد الاوروبي وذلك من خلال:

- تحديد المواسم أو النوافذ التي يحددها الاتحاد الأوروبي حتى لا تواجه الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة أي معوقات.
- تحليل مخاطر تطبيق التعريفات الاضافية المتعلقة بنظام سعر الدخول على العديد من الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة.

3. وضع سياسات النوعية على مستوى الدول العربية الشريكة ومتابعة سياسات النوعية في الاتحاد الاوروبي، وذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار مايلي:

- تحديد المجالات التي تحتاج لبذل الجهود لتحسين النوعية عبر مختلف مراحل السلسلة التسويقيةمن خلال تقديم الاستشارة حول مواصفات النوعية والمعلومات المنتجات.
- متابعة سياسات توثيق النوعية ووضع الملصقات التي تطبقها شركات التوزيع في الاتحاد الأوروبي والأسواق العربية.
- دراسة مدى استجابة الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة مع المقاييس والمواصفات البيئية في الاتحاد الأوروبي حتى يمكن تقييم مدى تحول تلك المواصفات البيئية مع مرور الوقت إلى معوقات لنمو الصادرات الزراعية للدول العربية.
- التحديد الدقيق للمواصفات الأوروبية التي تعيق الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة خاصة مواصفات الصحة البشرية والحيوانية والنباتية.
- تنفيذ الجولات الميدانية من أجل تحديد المشكلات البيئية المتعلقة بإنتاج المحاصيل التصديرية في الدول العربية الشريكة.
- تحديد الاجراءات التسويقية من أجل تسهيل استفادة الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة من السعر الاضافي الذي توفره الأسواق الأوروبية نتيجة تبني تقنيات الانتاج النظيف.
- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق المواصفات الأوروبية وتقييم التكاليف التنفيذ على المنتجين.

4. محاولة الاستفادة القصوى من الموارد المالية التي توفرها برامج الشراكة الأورومتوسطية.

**المراجع :**


1. صارم، سمير ، (2000م)، أوروبا والعرب ، من الحوار، إلى الشراكة. ط1. دار الفكر المعاصر بيروت/دار الفكر دمشق. ص209.
2. صارم، سمير ، (2000م)، ص20 .
3. صارم، سمير ، (2000م) ، ص209-210.

4. Costesec, Cécile, Lerin, François (2003), Les relations institutionnelles entre l'Union européenne et la zone méditerranéenne, Options Méditerranéennes Série A. Séminaires Méditerranéens, N°52: 211-235
http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a52/03400088.pdf (11/02/2015)

5. دي فيليبس، فابريزيو، (2001م) ، اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا. المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق. سوريا. ص125-126
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/working_papers/ar/04_eu_med_aa_ar.pdf (18/02/2015)

6. دي فيليبس، فابريزيو، (2001م) ، ص126.

7. Journal officiel des Communautés européennes (1997). ACCORD D'ASSOCIATION EURO-MEDITERRANÉEN INTÉRIMAIRE relatif aux échanges et à la coopération entre la Communauté européenne, d'une part, et l'Organisation de libération de la Palestine (OLP), agissant pour le compte de l'Autorité palestinienne de la Cisjordanie et de la bande de Gaza, d'autre part. N°L 187/3. P5
http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7404~v~Accord_d_association_euro-mediterraneen_interimaire_relatif_aux_echanges_et_a_la_cooperation_entre_la_Communaute_europeenne_et_l_OLP.pdf(22/02/2015)

8. Journal officiel des Communautés européennes (2004). ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part. et la République arabe d'Égypte, d'autre part. N°: L 304/38. PP7-8
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=uriserv:OJ.L_.2004.304.01.0038.01.FRA#ntr1-L_2004304FR.01003801-E0001(22/02/2015)

9. Journal officiel des Communautés européennes (2002), ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et le Royaume hachémite de Jordanie, d'autre part. N°: L 129/3. PP7-8
http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-jordanie_1997-11-24.pdf(22/02/2015)

10. Journal officiel des Communautés européennes (2005). ACCORD EURO-MEDITERRANEEN établissant une association entre les Communautés européennes et leurs Etats membres, d'une part, et la République Algérienne démocratique, d'autre part,N°L 265/2. PP5-6
http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-algerie_2002-04-22.pdf(22/02/2015)

11. Journal officiel des Communautés européennes (1998). ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part et la République tunisienne, d'autre part. N°: L 70/2. PP6-7
http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-tunisie_1995-06-17.pdf(22/02/2015)

12. Journal officiel des Communautés européennes (1998). ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part et la Royaume du Maroc, d'autre part. N°: L 70/2. PP6-7

http://www.gisti.org/IMG/pdf/accord_ce-maroc_1996-02-26.pdf(22/02/2015)

13. Journal officiel de l'Union européenne (2006). ACCORD EURO-MÉDITERRANÉEN instituant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part, et la République libanaise, d'autre part. N°: L 143/2. P5
http://eeas.europa.eu/lebanon/docs/euro_mediterranean_agreement_fr.pdf-22/02/2015

14. حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية:
http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm;jsessionid=E6FDDA3EEC152E2A5919487D1D2945C0?page=st%2fst_Statistics.html&docType=main&languageId=en&newLanguageId=FR (11/04/2015)

15. حسابات الباحثب الاعتماد على بيانات مكتب تنشيط الصادرات التابع للمفوضية الأوروبية.

16. ألفاريس كوكه خوسيه ماريا غارسيا (2001م) ، التقرير النهائي حول الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة. المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق. سوريا. ص54
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/policy_studies/ar/09_eu_sy_ass_ag_ar.pdf(20/02/2015)

(**)- عملية المراجحة تعني قيام الدولة المتمتعة بالأفضلية بإعادة تصدير بضائع مستوردة إلى الدولة ا لتي تمنح التفضيلات، لكن توجد قواعد صارمة للمنشأ في الاتحاد الأوروبي تحدد درجة التغييرالكافي التي يجب أن يخضع لها المنتج كي يعتبر بلد من البلدان أنه هومنشأ هذا المنتج.

17. ألفاريس كوكه خوسيه ماريا غارسيا (2003م). التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح. المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق. سوريا. ص79- 80
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/training_materials/ar/tm_trade_domestic_policies_in_open_economy_ar.pdf (20/01/2015)

18. الكواز أحمد ، (2009م) ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة جسر التنمية. العدد81: 2-23

19. الكواز أحمد (2009). العدد81: 2-23 .

20. Mazal Ambroise (2010). Libre-échange de l'UE et sécurité alimentaire des pays du Sud: effets des clauses sur la sécurité alimentaire et l'agriculture, 3°em partie d'étude sur les Effets potentiels des accords de Libre-échange européens sur l'agriculture et l'alimentation des pays du Sud ,CCFD-Terre Solidaire.P53
http://ccfd-terresolidaire.org/IMG/pdf/ccfd-rapportale_partie_iii_mai2010.pd (11/02/2015)

21. الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، (2005م) ، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية. الأمم المتحدة. نيويورك. ص50-51 .

22. الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، (2005م) ، ص51.

23. Mazal Ambroise (2010). PP56-57

24. ألفاريس كوكه خوسيه ماريا غارسيا ، (2003م) ، فرص تسويق الخضر والفواكه السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق. سوريا. ص52
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/policy_studies/ar/17_export_promotion_eu_ar.pdf (25/01/2015)

25. الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، (2005م) ،ص49 .

26. هاجر بغاصة ، (2008م) ، التعريف بالنظام الاوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة(اليوروكاب). المركز الوطني للسياسات الزراعية. دمشق. سوريا. ص1-7 .
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_brf/ar/26_pol_brf_eurepgap_hb_ar.pdf (20/03/2015)

27. ألفاريس كوكه خوسيه ماريا غارسيا ، (2003م) ، ص53 .

28. Division de l'Envirennement National et International (2003). Les enjeux de l'intégration maghrébine. Royaume du Maroc. document de travail N°90:PP2-31
http://www.finances.gov.ma/depf/publications/en_catalogue/doctravail/doc_texte_integral/dt90.pdf (20/03/2015)

29. Kalyvas ,Antonios-Nikolaos, Webster, Allan (2011), A Simple Measure of the Similarity of the Sectoral Composition of Inward Investment and Its Possible Uses, Research papers, The Business School Bournemouth University, PP7-8
https://business.bournemouth.ac.uk/downloads/simple-measure-of-similarity-of-sectoral-composition.pdf(20/03/2015)

30. ألفاريس كوكه خوسيه ماريا غارسيا ، (2003م) ، الزراعة السورية على مفترق الطرق. تحرير شيرو فيوريللو وجاك فيركيل. منظمة الاغذية والزراعة ، روما – إيطاليا، ص44 .
http://www.agriportal.gov.sy/napcsyr/dwnld-files/fao_publications/sac/syrian_agriculture_at_the_cross_roads_ar.pdf (28/02/2015)

31. الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، (2005م) ، ص73- 74.

32. Emlinger Charlotte(2008). Accords euro-méditerranéens et libéralisation des échanges agricoles : quel accès au marché européen pour les fruits et légumes des pays méditerranéens?, thèse pour obtenir le diplôme de doctorat. Montpellier supagro. Franc. PP36-56

33. الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، (2005م) ، ص75 .

34. Emlinger Charlotte (2008). PP62-63.